خلال استضافة الصالون لوفد بغداد الإعلامي

اللامي: العراق غير مؤهل الآن للانضمام إلى مجلس التعاون

المتحدثون خلال ندوة الصالون الإعلامي

تكريم نقيب الصحافيين العراقيين

جانب من الحضور خلال الندوة

- الكويت ستكون بوابة العراق إلى الخليج والوضع الأمني هو الحاجز الأبرز الآن
- النصف: واجبنا غلق الأبواب أمام مشعلي الأزمات ومثيري الفتن بين الجارين
- النقي: يمكننا معالجة سلبيات الماضي بالحكمة والحوار والحرص المتبادل على تحسين العلاقات
- الراشد: العلاقات الإعلامية بين بلدينا قوية وقديمة.. والمرحلة المقبلة ستشهد تعاونا أكبر

استضاف الصالون الإعلامي أول أمس وفدا إعلاميا عراقيا يتكون من نقيب الصحافيين العراقيين مؤيد اللامي وعدد من رؤساء تحرير بعض الصحف العراقية وعميد كلية الإعلام بجامعة بغداد في إطار زيارة الوفد للكويت من أجل استثمار الإعلام لتقوية أواصر التعاون المشترك وتحسين العلاقات الايجابية بين البلدين.

حيث رحب الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي عبد الله الخميس بالوفد العراقي شاكرا لوزارة الإعلام وجمعية الصحافيين الكويتية مجهوداتهما في هذا الاتجاه الذي يسعى من خلاله الجانبان إلى إعادة الروح الطيبة للعلاقات الكويتية العراقية من جديد وتجاوز آثار الماضي السلبية.

وأكد نقيب الصحافيين العراقيين مؤيد اللامي إلى أن الوفد العراقي تقابل مع العديد من الشخصيات المسؤولة خلال زيارته مشيدا بحسن الاستقبال والحرص الكويتي على تمتين العلاقات الثنائية، مؤكدا على نية الجميع في عدم تأثر الأجيال الجديدة بالآثار السلبية الماضية وما شهدته العلاقة بينهما من توتر.

وشدد اللامي على أن العلاقات الإعلامية الكويتية العراقية علاقات قديمة ومن المفترض أن تكون تلك العلاقات علاقات قوية وهي بالفعل كذلك ويبرهن على هذا الزيارات المتبادلة بين الجانبين، خصوصا وان الإعلام يستطيع أن يقدم للرأي العام في البلدين الصورة الإيجابية التي تتمتع بها هذه العلاقات ويعكس أجواء الالفة والمحبة التي تسود خلال الزيارات المتبادلة بين الوفود العراقية والكويتية.

واكد اللامي على انه ستكون هناك بروتوكولات تعاون مشترك بين الجانبين في العديد من المجالات. وأكد ذلك ما قمنا به من حوارات ايجابية غلى مدار الأيام القليلة الماضية، وتمنى اللامي أن يمتد التعاون المشترك بين الكويت والعراق ليشمل كافة القطاعات وعلى مختلف الأصعدة.

من جانبه، أكد الكاتب الصحافي ووزير الإعلام السابق سامي النصف على أن الوفود الكويتية عندما تذهب إلى العراق فإنها تجد مشاعر طيبة جدا على الإعلام أن يعكس هذه الأجواء وايجابياتها، مشيرا إلى أن دور الإعلام والإعلاميين يتركز في نقل هذا الأجواء وتعريف المجتمعين بها، مشددا على ضرورة غلق الأبواب أمام كل من يريد أن يشعل فتيل الأزمة ويسعى إلى تأزيم العلاقات بشكل مستمر بين الجارين، فعن طريق التعاون الجاد الايجابي نستطيع أن الكويت أن تكون بوابة العراق إلى الخليج العربي كله.

بدورها، قالت المحامية والناشطة نجلاء النقي ان كل ما صار بين البلدين من سلبيات في الماضي يمكن معالجته بالحكمة والحوار والحرص المتبادل على تحسين وتمتين العلاقات الايجابية وتطويرها بما ينفع الجارين الأزليين.

بينما اكد الكاتب الصحافي أحمد بو سيدو على أهمية الرسالة اعلامية ودورها في غرس القيم النبيلة والايجابية بين الجارين.

وحول انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي عقب وزير الإعلام السابق سامي النصف قائلا: «ان هذه المسالة تعد من المزايا التي نتحدث عنها عندما تشهد العلاقات انفراجة حقيقية، وربما لم يحن الوقت المناسب لذلك الان فكلما كانت العلاقات أقوى وامتن كلما كانت فرصة العراق للانضمام إلى دول مجلس التعاون أفضل، فالعراق مكانها الطبيعي ان تكون بين دول مجلس التعاون».

وفي نفس السياق أكد نقيب الصحافيين العراقيين مؤيد اللامي على ان العراق حاليا ليس مؤهلا للانضمام إلى دول المجلس، مشيرا إلى ان الكويت هي من ستكون بوابة العراق إلى الخليج كله، ولكن مازال الوضع الأمني في العراق هو الأهم وهو الحاجز الأبرز الآن.

واختتمت الأمسية بمداخلة من عدنان الراشد أمين صندوق جمعية الصحافيين الكويتية الذي اكد على عمق العلاقات بين البلدين وقوتها وقدمها مستعرضا لأهم المحطات التي شهدت تعاونا متبادلا بين الجانبين الكويتي والعراقي منذ العام 65 عندما دعمت العراق الكويت لاستضافة المؤتمر الأول لاتحاد الصحافيين العرب، وفي 78 عندما لعبت الكويت دورا قويا في نقل مقر الاتحاد من القاهرة إلى بغداد عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وأكد الراشد على أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى المزيد من الصبر والتعاون لأنه قد تكون هناك أصوات منزعجة من التقارب بين البلدين، مشيرا إلى أن الزيارات المتبادلة في ازدياد بين الكويتيين والعراقيين من إعلاميين واقتصاديين وستشهد المرحلة المقبلة تعاونا اكبر في مختلف القطاعات.

تتمات

الأمير: اتقوا

للارتقاء بمؤسساتنا، كما نرحب بل ندعو للمساءلة والمحاسبة لأي مسئول عن أي خلل او قصور أو اعتداء على المال العام او انتهاك وتجاوز القانون» وذكر أن «تأمين مسيرتنا الديمقراطية يتطلب الاتزان في تعاطي الامور بالحكمة والروية وحسن التقدير والبعد عن الانفعال والتهور، وقد شهدنا ما تعرضت له شعوب وأمم أعماها الجهل والتعصب فعصفت بوحدتها الفتن ومزقت شملها وحاق بها الخراب والدمار».

وقال صاحب السمو: «لن تنسى أبدا بأن الكويت أمانة غالية في أعناقنا، وان ما تعيشه من أمن وطمأنينة وحرية ورغد عيش هو نعمة كبرى لا يدرك قيمتها ومعناها الا من فقدها».

وأكد سموه أن «الدول التي تنعم بظلال الحرية والدستور والقوانين والمؤسسات والمجالس المنتخبة وتتمتع بإعلام حر، وتمتلك جميع الادوات الدستورية للرقابة والمحاسبة، تكون ممارستها محكومة بالروح الوطنية والتمعن بمعاني القسم البرلماني العظيم ومتطلباته، وإعادة النظر في الكثير من المفاهيم المغلوطة والأعراف المشوهة التي عمل البعض على ترسيخها عن طريق الامر الواقع، كما تستوجب أيضا ايصال نبض الشارع وهمومه الى المؤسسات، لا أن تجر المؤسسات الى الشارع»، محذرا سموه من أن «هناك مصالح وأهدافا وغايات لأعداء هذا الوطن تربأ بان يكون أبناؤنا ادوات ووقودا لها دون أن يعلموا».

وأوضح أن «من الوعي والحكمة والعقل ان نتباصر حول المستقبل الاكبر من تعريض البلاد للفوضى والقلاقل، ونتساءل اين تصب نتائج هذه الفوضى في المحصلة النهائية، فلنتق الله في وطننا وأهلنا في حاضرنا».

واستطرد سمو الأمير بالقول: «علينا ان ندرك حجم المخاطر المتكاثفة التي تتنامى نذرها على المنطقة بأسرها، ويتساقط شررها حولنا، وان نحسن مراقبة الاحداث التي تحيط بنا بعين واعية وبصيرة ثاقبة حتى نتقي شرورها ونتجنب اثارها واسقاطاتها».

وقال سموه: «إن احتفالنا بهذه الذكرى المباركة يتزامن مع بدء فعاليات الانتخابات النيابية للفصل التشريعي الرابع عشر، واذ أؤكد ان المشاركة في ممارسة الحق الانتخابي هي واجب وطني مستحق، فإن على الاخوة والأخوات المواطنين تقع مسؤولية حسن اختيار ممثليهم القادرين على حمل الامانة وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم ورفعة وطنهم»، مشددا على أننا «أمام مرحلة مهمة حافلة بالتحديات.. ولا تحتمل التهاون والتراخي.. وغياب الارادة الفاعلة والقرارات الحاسمة تستوجب حسن الاستفادة من ثمين الوقت ووفرة الامكانات والانصراف عن كل ما يبدد الجهود ويبعثر الطاقات ايذانا بولادة عهد ايجابي جديد ينشده الجميع»، داعيا إلى ضرورة «أن نربأ بانفسنا عن التحزب والتناحر والمصالح، نتبصر الدروس والعبر، نعمل قلبا واحدا لخير دیرتنا الحبيبة وان تكون مصلحة الكويت هي أعلى المصالح وأغلاها».

الدستور والشعب

في تنظيم شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم مستقيدا بذلك من ثراء الكويت التاريخي عندما اختار الشعب الكويتي عام 1756م الشيخ صباح الاول كأول حاكم للكويت على ان تكون الشورى والمبايعة هما اساس الحكم. ووفقا للمادة رقم 6 في الدستور «فان نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور».

وذكر ان نظام الحكم لا يقوم على مبدأ الاستفراد بالسلطة وإنما يكون للمحكوم دور في صنع القرار السياسي من خلال اختياره في العملية التشريعية انتخابا وترشيحا مضيفا ان اعضاء مجلس الامة هم ممثلو الشعب وهم مسؤولون عن عمليتي التشريع والمراقبة لاعمال السلطة التنفيذية كما ان لمجلس الامة دورا في اختيار ولي العهد.

من جهتها قالت المتخصصة بالدراسات الاستراتيجية في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت الدكتورة ندى المطوع في لقاء مماثل ان الدستور الكويتي عبارة عن وثيقة استهدفت تحديد ملامح السلطة السياسية عبر توضيح العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تميز امام غيره من الدساتير بدول العالم الثاني بالبنود والمواد الخاصة بالحريات وحقوق المواطنين والاحكام الخاصة.

واجمع عدد من الاقتصاديين على ان دستور الكويت ارسى القواعد العامة والخطوط الرئيسية لقيام الدولة الاقتصادية الكويتية.

وقال هؤلاء في لقاءات متفرقة بمناسبة احتفال البلاد بالذكرى الـ50 للمصادقة على الدستور ان مواد الدستور الكويتي ذات الشان الاقتصادي ساهمت ولا تزال تساهم ببناء الدولة المدنية الحديثة ورسم الخطوط الاقتصادية لها.

واضافوا ان هذه المواد «منارة» تسترشد بها الكويت حكومة وشعبا لترسيخ المقومات الأساسية لكيان الدولة الاجتماعي والثروة الوطنية بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة.

وقال عضو هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت الدكتور نايف الشمري لـ«كونا» ان دستور دولة الكويت يعد نتاجا لتجارب دستورية سابقة مرت بها البلاد كما يعتبر دستورها الأقدم في منطقة الخليج العربي.

من جانبه قال استاذ الاقتصاد المالي في جامعة الكويت ومؤسس ومدير مركز المعاملات المالية في كلية العلوم الادارية الدكتور عبدالله السلمان لـ«كونا» ان دولة الكويت مرت بمرحلتين اقتصاديتين هما المرحلة التي سبقت ظهور النفط ومرحلة ما بعد ظهور النفط مبينا ان المرحلة الاولى كانت الدولة فيها «حارسة» اي انها لا تتدخل في العمليات الانتاجية بحيث اقتصر دورها فقط على توفير الأمن والأمان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

من جهته قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان الدستور الكويتي أرسى وزاوج بين ثلاثة مرتكزات رئيسية هي «التنمية والديمقراطية والحرية» مبينا ان الهدف الرئيسي للدستور هو «سلامة الممارسة الديمقراطية من خلال تطبيق المعادلة الصحيحة التي تجمع تلك المرتكزات في قالب واحد».

احتفالية الدستور

في موازاة ذلك رفع المحتفلون المشاركون في المسيرة أعلام الوطن بمختلف المقاسات اضافة الى صور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما وترافق ذلك مع ترديد الاغاني والاهازيج الوطنية التي تعبر عن هذه المناسبة الكريمة.

وتوزعت المشاركات الرسمية على 25 جهة تتولى تقديم العروض في الاحتفالية اضافة الى توفير زوارق بحرية لتقديم عروض على شاطئ الخليج العربي.

وكان بارزا الدور الكبير والمتفاني الذي يقوم به رجال الامن في الحفاظ على أمن وتنظيم الاحتفالية الى جانب المتطوعين للمشاركة في تنظيم الاحتفال الذي بدأ الساعة الثانية والنصف ظهرا ويمتد ثماني ساعات.

ومن المقرر اغلاق الشارع في الاتجاهين الى حين الانتهاء من الفعاليات الذي ستستمر حتى يوم غد حيث سيتفضل صاحب السمو امير البلاد يوم الاثنين برفع الستار عن النصب التذكاري في حديقة الشهيد.

كما أعلن والمنظمون عن دخول الفعالية موسوعة «غينيس».

«الخارجية»: تعاملنا

الاختراق تم للموقع الرسمي والذي لا يحتوي على اي معلومات او ملفات حساسة او غير قابلة للنشر.

قنية البلدي

الموضوع واتخاذ فيه القرار المناسب.

وأوضح رئيس اللجنة فرز المطيري أن اللجنة ستناقش الكتاب المقدم من بنك الكويت الدولي بشأن المواقع المخصصة لأفرع البنوك والاقتراح المقدم من الأعضاء بشأن السماح بالرعي في المناطق الرعوية الصحراوية.

وقال فرز المطيري ان اللجنة ستستعرض مشروع مبني الركاب الجديد رقم «2» بمطار الكويت الدولي وذلك من خلال توجيه الدعوة الى وزارة المواصلات وهيئة الطيران المدني كما انه سيناقش الاقتراح المقدم من العضو مانع العجمي بشأن وقف إزالة السلالم الخارجية للقسائم السكنية التي تنوي لجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة القيام بها.

وأشار فرز المطيري إلى انه من ضمن الموضوعات التي ستتم مناقشتها أيضا اقتراح العضو أشواق المضف بشأن إقامة معارض داخل المحافظات لعرض منتجات المواطنين والكتاب المقدم من وزارة الأشغال بشأن إقامة ورشة عمل لمبادرة مدينة بوبيان المستدامة الخضراء.

وأخيرا أكد فرز المطيري أن اللجنة ستبحث أيضا الاقتراح المقدم من العضو أشواق علي المضف بشأن منح من يقوم بتطبيق أنظمة المواقف الذكية في المجمعات التجارية والسكنية نسبة تجارية إضافية و كتاب المقدم من قبل جمعية المحامين الكويتية بشأن تخصيص قطعة ارض لجمعية المحامين على الطريق الساحلي لإنشاء نادي لأعضاء الجمعية و الكتاب المقدم من وزارة الأوقاف العامة والشؤون الإسلامية بشأن تراخيص البناء الخاصة بقسائم سكن الأئمة والمؤذنين بمناطق مختلفة في الكويت.

«الكهرباء» تستفيد

ووزارة الكهرباء والماء ممثلة بالوكيل المساعد لشؤون الخدمات الفنية والمشاغل الرئيسية علي الوزان تم خلاله بحث تحقيق التعاون الثنائي بين الجانبين للاستفادة من مشروع نظام المعلومات الجغرافية «جي آي إس» وذلك عقب الاطلاع على النظام ومميزاته المتعددة.

وأضاف ان وزارة الكهرباء طلبت من خلال مراسلاتها وعقب الاجتماع ان تتمكن من الاستفادة من مزايا نظام المعلومات الجغرافية للهيئة والربط مع نظام الخرائط للاستفادة منها في مشاريع الكهرباء ومخططات التمديدات الكهربائية وتوزيع الاحمال ودراسة المشاريع والاحتياجات المستقبلية والاحصائيات وبيان التوزيع الديموغرافي للمناطق والكثافات السكانية الموجودة على نظام المعلومات الجغرافية للهيئة.

وأوضح ان الاجتماع شهد مناقشة آلية ربط اجراءات وزارة الكهرباء ممثلة في قطاع خدمات المستهلكين بنظام المعلومات المدنية للاستفادة من النظم الجغرافية للاستدلال على العناوين لتسهيل ايصال الخدمات باستخدام الرقم الآلي للعنوان وفي تسجيل المشتركين وتحديث بياناتهم بطريقة دقيقة وصحيحة وتجنب الاخطاء البشرية.

وذكر ان الاجتماع تناول كذلك تزويد الهيئة من خلال هذا الربط بالتحديثات القائمة على اشتراكات ايصال التيار الكهربائي وتغييره في حالات انتقاله من مشترك الى آخر بما يفيد في آلية تحديث عناوين المستهلكين ومتابعة تراخيص البناء وغيرها من اوجه التنسيق والتعاون الثنائي التي تعود بالفائدة على الهيئة والوزارة وبما يسهم في الربط بين الجهات الحكومية تطبيقا لاهداف الحكومة الالكترونية والتكامل بين الهيئة والوزارات والجهات الحكومية لتقديم افضل الخدمات للناس.

حضر الاجتماع أيضا من وزارة الكهرباء والماء كبير المهندسين الاختصاصيين المهندس علي المطيري ورئيس قسم انتاج الوثائق المهندس عبدالله العصيمي ومن الهيئة مدير ادارة المراجعة والمتابعة الميدانية في الهيئة سمير البناي ومدير ادارة تطوير النظم والمعلومات طارق الراشد.

الصيغة النهائية

وأعرب عن سعادته لحضور هذا الاجتماع المهم الذي يأتي في وقت يستدعي توحيد السياسات والخطط والنظم التنفيذية لأجهزة الأمن بدول المجلس للتعامل مع الأحداث والمتغيرات التي تشهدها المنطقة وما تشهده من تداعيات وآثار سلبية تلقي بظلالها على الأمن الوطني لدول المجلس مما يتطلب سرعة التحرك الفاعل من خلال دعم الوسائل واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة كافة المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تهدد أمن وسلامة واستقرار دولنا.

ودعا إلى التوصل إلى آليات تنسيق جديدة للمتابعة وسرعة التحرك لمواكبة الأحداث والمستجدات الأمنية الطارئة التي تشهدها دول المجلس في اطار توحيد السياسات وخطط العمل المشترك من خلال تبادل المعلومات والبيانات وتقريب وجهات النظر حول مدى تأثير هذه الأحداث على الأمن الوطني لدول المجلس والإجراءات المناسبة للتعامل معها.

وناقش الوكلاء في اجتماعهم ربط وزارات الداخلية بشبكة الاتصالات المؤمنة فيما بينهم والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع واتخذوا بشأنها التوصيات تمهيدا لرفعها للاجتماع الـ31 لوزراء داخلية دول المجلس المزمع انعقاده في الرياض في الفترة من 12 – 14 نوفمبر الجاري.

كما بحث الوكلاء اجتماعات اللجان الامنية التي عقدت على مدى عام كامل لرفعها الى وزراء الداخلية.

ويرافق الفريق العمر وفد مكون من اللواء الدكتور عبدالله نواف العنزي واللواء عصام سالم النهام والعميد أسعد عبدالرحمن الرويح والعميد منصور العوضي والعقيد عادل أحمد الحشاش وخالد محمد الثليث والرائدين مشعل مناحي الديحاني وناصر عيد بوصليب.

«الخليجي»: مركز

وشدد الزياني في كلمة امام الندوة الاقليمية السنوية الثالثة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل التي نظمتها وزارة الدفاع السعودية أمس على ايمان دول الخليج العربية بان تكون منطقة الخليج والشرق الأوسط خالية من جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأكد أن من حق أي دولة من دول المنطقة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها.

وقال إن دول مجلس التعاون حريصة على الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وتعمل جاهدة من أجل تحقيق هذا الهدف مشيرا الى إن دول المجلس تواجه عدة تحديات محلية وإقليمية ودولية وهي تعتبر تلك التحديات فرصا لتعزيز التعاون فيما بينها وبين الدول والتكتلات الإقليمية والدولية.

ولفت الزياني الى إن دول المجلس تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية رئيسية هي تحصين دول المجلس ضد كافة التهديدات الإقليمية والدولية وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادته والحفاظ على مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتحسين إدارة الأزمات والطوارئ وتعزيز مكانة مجلس التعاون إقليميا ودوليا.

واشار الى ان دول المجلس تسعى إلى ايجاد مصادر بديلة للطاقة من بينها اللجوء إلى الطاقة النووية السلمية الذي بدأت تفكر فيه بعض دول المجلس مشيرا الى ان أمن المفاعلات النووية والتكنولوجيا المستخدمة فيها يتطلب تفكيرا جديا.

واشنطن: صفقة

امس الاول الوكالة الامريكية للدفاع والامن المكلفة عمليات التصدير هذه.

ولدى الكونغرس الذي ابلغ الخميس بالصفقة، مهلة ثلاثين يوما للتعبير عن اي اعتراض ممكن، ويعتبر العقد بعد هذه المهلة وفي حال عدم الاعتراض عليه مبرما نهائيا.

واوضحت الوكالة ان الصفقة تشمل ايضا 120 محرك طائرة و25 وحدة من نظام اتصال لحلف شمال الاطلسي يسمى «لينك – 16» مع قطع الغيار والتدريبات اللازمة.

وابرز المستفيدين من العقد مجموعة صناعة الطائرات لوكهيد مارتن ومجموعة انتاج التجهيزات جنرال الكتريكس وشركة صناعة المحركات رولس رويس.

وقالت الوكالة الامريكية «ان السعودية بحاجة الى هذه الطائرات للمحافظة على قوتها التي تتقادم» مشيرة الى ان 25 طائرة «لن تغير التوازن العسكري في المنطقة».

وشملت تلك الصفقة خصوصا 84 مقاتلة قاذفة اف15– وتحديث سبعين اخرى، و178 مروحية هجومية «70 اباتشي و72 بلاك هوك و36 ايه انش6–اي» و12 مروحية خفيفة للتدريب ام دي530–اف.

وتمتد فترة التسليم بين 15 وعشرين عاما.